

# التركيبة السكانية وآثارها في التنمية المستدامة ببلدان مجلس التعاون الخليجي (دراسة حالة دولة الكويت)

أحمد عبد العزيز أحمد البقلي (\*)  
مركز التنمية الإقليمية - معهد التخطيط  
القومي.

## مقدمة

العلاقة بين السكان والتنمية هي من الموضوعات الهامة التي تمحور حولها كثير من الجدل والبحث واهتمام المعنيين بالتنمية ومستوياتها. وزاد هذا الاهتمام بزيادة انعكاساته على التنمية المستدامة ولا سيّما في القرن العشرين وحتى الآن. ويمكن اعتبار السكان أحد العوامل المحفزة لإحداث معدلات تنمية مرتفعة، إذا ما أُحسن استخدامهم، من خلال ارتفاع مستوى المعرفة باستخدام الوسائل التكنولوجية المختلفة مما يعمل على زيادة الطلب على إنتاج السلع والخدمات. وإذا لم يُحسن استخدام المكوّن السكاني سيصبح عاملاً ذا تأثير سلبي في التنمية، يكون عقبة أمام نمو الدخل القومي، ويؤدي إلى استنزاف الموارد.

من أهم العوامل المرتبطة بالسكان والتي تواجه التنمية المستدامة، وبخاصة في الدول النامية، هو معدلات الخصوبة المرتفعة مصحوبة بمعدلات وفيات منخفضة مما يؤدي إلى معدلات نمو سكاني مرتفع. وباعتبار أن تلك العوامل طبيعية فإن التعامل معها يواجه كثيراً من الصعوبات. أما إذا ارتبط النمو السكاني بعوامل أخرى من صنع الإنسان مثل الهجرة، كما الحال في بلدان الخليج العربي، فهنا يختلف الأمر قليلاً من حيث منهجية تناول القضية وبالتالي وسائل العلاج. حيث تعاني أغلب بلدان مجلس التعاون الخليجي ما يسميه البعض خلل التركيبة السكانية، ويعنى بذلك الانخفاض النسبي للمواطنين من السكان مقارنة بالوافدين. يعتبر هذا الخلل من المشكلات المزمنة، حيث تناولها الكثير بالدراسة والتحليل منذ أكثر من ثلاثة عقود وتم وضع الكثير من التوصيات والحلول لمعالجته دون جدوى.

ظهر خلل التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي نتيجة ظهور النفط وزيادة معدلات الهجرة إلى دول المجلس لتحقيق الأهداف التنموية التي كانت تسعى لها تلك الدول لتعويض النقص في الأيدي العاملة الوطنية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، مما أدى إلى تدفق الخبرات الوافدة وتراكمها عبر السنوات، الأمر الذي أدى إلى حدوث الخلل في التركيبة السكانية، حيث ارتفعت نسبة السكان من الوافدين من ٦,٣ بالمئة من إجمالي السكان في عام ١٩٦٠ إلى ٤٦ بالمئة في عام ٢٠١١<sup>(١)</sup>. تختلف تلك النسبة بين بلد وآخر، إذ بلغت أديانها في المملكة العربية السعودية (٦,٦) ٣١ بالمئة، و١,٣٩ بالمئة في سلطنة عُمان، بينما ترتفع إلى ٩,٦٧ بالمئة في دولة الكويت، وإلى ٤,٨٥ بالمئة في قطر، وإلى ٥,٨٨ بالمئة في دولة الإمارات العربية المتحدة<sup>(٢)</sup>. كما تشير أحدث البيانات إلى أن نسبة الوافدين زادت في معظم بلدان الخليج، حيث وصلت إلى ٧,٣٢ بالمئة في السعودية عام

(١) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، تقرير الواقع السكاني ٢٠١١ لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الكويت): الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (٢٠١٤).

(٢) بيانات دولة قطر: جامعة الدول العربية، القطاع الاقتصادي، إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات، الدول العربية: أرقام ومؤشرات، العدد ٥ (٢٠١٥)، والأمانة العامة، القاهرة. أما باقي الدول: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (الكويت، ٢٠١٤)، المصدر نفسه.

٢٠١٤، وإلى ٤٣,٧ بالمئة في عُمان عام ٢٠١٣، في حين انخفضت إلى ٦٥,٥ بالمئة في الكويت عام ٢٠١٢<sup>(٣)</sup>.

صُنفت تلك المشكلة كإحدى المشكلات الاجتماعية نظراً إلى تأثيراتها السلبية في الانتماء والولاء للدولة الوطن، كما صنفت على أنها إحدى المشكلات الاقتصادية نظراً إلى الاستنزاف المادي المتمثل بالتحويلات النقدية للعاملين الوافدين إلى دولهم والتي وصلت على سبيل المثال إلى حوالي ١٧ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون في عام ٢٠٠٩<sup>(٤)</sup>، الأمر الذي وضع تلك المشكلة على رأس جدول أعمال لجنة وزراء التخطيط والتنمية لبلدان مجلس التعاون بشكل شبه دائم.

بالإشارة إلى ما سبق يطرح البحث تساؤلاً رئيسياً وهو: هل هناك تداعيات للخلل في التركيبة السكانية في بلدان الخليج على التنمية المستدامة؟ وبشكل أكثر تفصيلاً يحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤل التالي: هل هناك تداعيات للخلل في التركيبة السكانية على الجوانب الديمغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية؟

أهداف البحث: يسلط البحث الضوء على موضوع هام يرتبط بالخلل في التركيبة السكانية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبخاصة في الكويت ومدى تأثير هذا الخلل في التنمية المستدامة من خلال عرض بعض الآثار السلبية في الجوانب الديمغرافية وفي البيئة الحضرية وفي بعض الجوانب البيئية، كما يهدف البحث إلى دراسة تطور الخلل في التركيبة السكانية والعوامل المؤثرة فيها.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من كونه يتناول دراسة إحدى أهم القضايا السكانية في بلدان الخليج العربي وهي خلل التركيبة السكانية، إلى جانب الكشف عن تداعيات هذا الخلل على التنمية المستدامة والتي تحظى باهتمامات عالمية تركز على العلاقة بين السكان والتنمية.

مصادر البيانات: اعتمد البحث على عدد من مصادر البيانات حول التركيبة السكانية لبلدان الخليج من أهمها موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على شبكة المعلومات الدولية، كما اعتمد على عدد من مصادر البيانات بدولة الكويت من أهمها: إصدارات مختلفة من «السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة»؛ الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية؛ إصدارات مختلفة من «المجموعة الإحصائية السنوية»؛ «اللمحة الإحصائية»؛ الإدارة المركزية للإحصاء؛ «تقارير إحصائية»؛ «دليل المعلومات المدنية»؛ الهيئة العامة للمعلومات المدنية، على موقع الهيئة على شبكة المعلومات الدولية <<https://www.paci.gov.kw>>. بنك معلومات البنك الدولي على الشبكة الدولية للمعلومات، <<http://data.albankaldawli.org/country/kuwait>>.

(٣) جامعة الدول العربية، القطاع الاقتصادي، إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات، الدول العربية: أرقام ومؤشرات، العدد ٥ (٢٠١٥).

(٤) جامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والمغترين والهجرة، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية (القاهرة: الأمانة العامة، الهجرة الدولية والتنمية، ٢٠١٤).

**منهج البحث:** يأتي البحث في عدة أجزاء، بعد المقدمة وما تبعها من أهداف وأهمية ومصادر بيانات البحث، يتناول الجزء التالي في محاولة موجزة لتحديد موقف من خلل التركيبة السكانية، هل هو ضرورة أم إشكالية في دول مجلس التعاون؟ ويتناول الجزء الذي يليه دراسة بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية مثل الاستنزاف الاقتصادي، التوترات الداخلية، وضرب الهوية. تأتي دراسة حالة دولة الكويت في النقطة الثامنة، حيث يتناول الدراسات السابقة واستخلاص الدروس المستفادة منها، كما يتناول بالتحليل تطور التركيبة السكانية في الكويت خلال الفترة من (١٩٥٧ - ٢٠١٥)، كما يتناول أسباب هذا الخلل ومظاهره، إلى جانب تداعياته على الجوانب الديمغرافية وعلى البيئة الحضرية. هذا بالإضافة إلى تحليل بعض العلاقات الإحصائية بين التركيبة السكانية وبعض المؤشرات الديمغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية. والجزء الأخير هو ملخص للبحث وعرض لأهم النتائج والتوصيات.

### أولاً: خلل التركيبة السكانية: ضرورة أم إشكالية؟

تؤكد حقيقة استمرار وتفاقم ما يسمى الخلل في التركيبة السكانية بدول مجلس التعاون لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن رغم حلول وتوصيات معالجته على أنها إما مشكلة غير قابلة للحل، أو أن تلك الحلول والتوصيات لم تنفذ، أو غير قابلة للتنفيذ في الواقع العملي، أو أن هذا الخلل في التركيبة السكانية هو ضرورة لاستمرار وتيرة التنمية بدول مجلس التعاون، على الرغم من تأثيراتها السلبية الاجتماعية والاقتصادية.

منذ تدفق النفط في بلدان مجلس التعاون، أخذت الهجرة إليها تتصاعد وتتعدد مصادرها مبتعدة عن المنطقة جغرافياً وثقافياً بالتالي تمثل تهديداً للهوية العربية والإسلامية لتلك الدول. ونظراً إلى كون تلك الهجرة هي في الأساس هجرة أيدي عاملة حيث ارتفعت نسبة العمالة الوافدة من ٤٥ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٥٤,٥ بالمئة في عام ١٩٨١، ثم إلى حوالي ٦٥,٦ بالمئة في عام ٢٠٠٠، وإلى ٦٦ بالمئة في عام ٢٠٠٥<sup>(٥)</sup>، ثم إلى حوالي ٦٢,٥ بالمئة في عام ٢٠٠٨<sup>(٦)</sup>، ووصلت تلك النسبة إلى حوالي ٧٠ بالمئة في عام ٢٠١١، هذا في حين أن العمالة الوطنية تمثل نسبة ٣٠ بالمئة في المتوسط<sup>(٧)</sup>.

لذا يمكن القول إن الخلل في التركيبة السكانية كان نتاجاً طبيعياً أو ضرورياً لبناء اقتصاد حديث لبلدان مجلس التعاون والنجاح في تحقيق الطموح التنموي من خلال توظيف الموارد النفطية في بناء الاقتصاد وبناء مجتمع الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. على النقيض من ذلك فلهذا الخلل الكثير من التأثيرات السلبية مثل التغيير في الهوية العربية والإسلامية لمصلحة دول السكان الوافدين، بالإضافة إلى وجود ظواهر اجتماعية غير مقبولة، إلى جانب القضايا الاقتصادية والأمنية.

(٥) نورة يوسف مبارك الكواري، التركيبة السكانية في دولة قطر: الواقع ومقترحات التطوير في ضوء الاستراتيجية السكانية (الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠١٥)، ص ١٩.

(٦) من واقع البيانات المتوفرة على موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، <<http://sites.gcc-sg.org/Statistics/index.php?SID=141>>.

(٧) البيانات نفسها المتوفرة على الموقع.

## ثانياً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية

يشير الإطار العام للاستراتيجية السكانية في بلدان مجلس التعاون إلى أن الخلل في التركيبة السكانية لا يقتصر على جانب واحد بعينه؛ بل يشتمل على جوانب متعددة تتعلق بنمو السكان وتوزيعهم وخصائصهم، ويشكل تهديداً لجهود التنمية ويفضي إلى تعثرها على المدى البعيد، مما يستدعي تبني استراتيجية سكانية تسعى لتعديل التركيبة السكانية لمصلحة مواطني بلدان المجلس وبما يحقق التنمية المستدامة، أي توازناً بين السكان (مواطنين ووافدين) وبين الموارد الطبيعية المتاحة<sup>(٨)</sup>.

من الآثار الاقتصادية للخلل في التركيبة السكانية ارتفاع التحويلات المالية للعمالة الوافدة، مما يعمل على استنزاف الاقتصاد المحلي للدول المستوردة للعمالة. إن الحجم الكبير من العمالة الوافدة وبخاصة غير الماهرة منها لا تنفق من دخلها إلا القليل نظراً إلى مستواها المعيشي؛ فعلى سبيل المثال عانت الإمارات استنزاف الدخل القومي كأحد الآثار السلبية للخلل بالتركيبة السكانية في عملية التنمية الاقتصادية في الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٥<sup>(٩)</sup>، حيث لا توجد قيود أو ضغوط لتشغيل العمالة (من المواطنين أو الوافدين)، مما يعمل لمصلحة العمالة الوافدة نتيجة وجود محفزات ترفع إنتاجيتهم وبالتالي مردود عملهم بما يفوق تكلفتهم المباشرة وغير المباشرة. كما تبين أن العامل الوافد قد يحوّل ما يقرب من ٤٠ بالمئة إلى ٦٠ بالمئة من دخله، وطبقاً لبعض التقديرات، فإن جملة التحويلات الحقيقية للعمالة الوافدة بالدولة تزيد على ٢٠ مليار درهم سنوياً، أي ما يناهز ضعف ما يتم تحويله عبر القنوات الرسمية<sup>(١٠)</sup>.

كما أن وجود ظاهرة العمالة المخالفة لأنظمة الإقامة والتي تصل إلى ملايين من العمالة، يزيد حدة الاستنزاف الاقتصادي نظراً إلى زيادة في حجم تحويلات العمالة، في حين أنهم لا يضيفون الكثير إلى الاقتصاد. وفي الوقت ذاته يؤدي وجودهم إلى زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات والميزان التجاري من خلال ارتفاع واردات السلع والخدمات. كما يؤدي وجود العمالة المخالفة إلى خلل بأسواق العمل المحلية بتلك الدول ومنها تزايد ظاهرة العمالة السائبة والبطالة وتدني نوعية الأعمال والخدمات لكون أغلبهم عمالة غير ماهرة، وبالتالي تتولد خسائر اقتصادية غير منظورة<sup>(١١)</sup>.

(٨) رشود محمد الخريف، «الوضع السكاني والتغير الديموغرافي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، ورقة قدمت إلى: اللقاء الأول للجمعية الجغرافية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت عنوان «السكان في دول مجلس التعاون.. رؤية مستقبلية»، الرياض، ٢٠٠٥

(٩) محمد أحمد بن فهد، «الهجرة إلى دولة الإمارات والبعد السكاني في عملية التنمية الاقتصادية في الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٥»، موقع إسلام أون لاين.نت، مستقاة من ندوة «التركيبة السكانية وانعكاساتها الأمنية في أبو ظبي» (٢٠٠١).

(١٠) علي موسى، خَدَم الإمارات يؤثرون على هويتها واقتصادها (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١).

(١١) محمد عبد الرحمن العسومي، «التداعيات الاقتصادية للعمالة غير الشرعية في دول مجلس التعاون»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، <[http://ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=FeatureTopic/Mohammed\\_AI\\_Assoumi/FeatureTopic\\_1823.xml](http://ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=FeatureTopic/Mohammed_AI_Assoumi/FeatureTopic_1823.xml)>.

كما تعتبر العمالة الوافدة من أسباب نشر روح الاتكالية بين المواطنين وتشجيعهم على عدم المشاركة وقبول العمل اليومي<sup>(١٢)</sup>، حيث يزيد من الاعتماد على استخدام العمالة الوافدة. ويزيد من حدة المشكلة توافر بدائل للدخل أمام العمالة الوطنية كالحق في كفالة الوافدين؛ القروض الميسرة؛ الاستثمار العقاري، حق المواطن في اختيار قطاع العمل الذي يرغب فيه، إلى جانب إعانة البطالة التي قد تكون اختيارية في كثير من الحالات.

هناك أيضاً تخوف من انعكاس التوترات السياسية بالمنطقة على الاستقرار الداخلي للدولة المستقبلية للعمالة، حيث إن وجود جالية كبيرة أغلبها من العمالة على أرض الدولة قد يؤدي إلى ارتفاع الأصوات التي تطالب بتوفير الحقوق المدنية لها سواء بسبب طول الإقامة ومساهمتها في تنمية الدولة أو بسبب ما يمثله كبر حجمها. كما إن هناك تخوفاً من فكرة أن الجاليات الموجودة في الدولة تدين بالولاء لبلدانها الأم، ما قد يتحول إلى وسيلة ضغط في حالة وجود توترات سياسية بين الدولة المستضيفة والدولة الأم، إلى جانب أن وجود جاليات وافدة قد يكون بينها صراعات طائفية وسياسية وعرقية ربما يؤثر سلباً في الأمن الداخلي للدولة كارتفاع مؤشر الجريمة على سبيل المثال<sup>(١٣)</sup>. كما يؤدي وجود العمالة غير الشرعية أو السائبة أو المخالفة لأنظمة الإقامة إلى زيادة حدة التوترات الأمنية الداخلية<sup>(١٤)</sup>.

ومن الآثار السلبية للخلل في التركيبة السكانية ضرب الهوية الوطنية، حيث يلاحظ أن أغلب العمالة الوافدة هي من عمالة ذات ثقافات وانتماءات ولغات وديانات مختلفة، كما أن أغلبها من غير المؤهلين، ويتمون إلى مستويات علمية متدنية؛ ما يعني انخفاض درجة الوعي لديهم، وهو ما يعرض الدول المستضيفة، وبخاصة أنها مجتمعات صغيرة نسبياً، إلى ضرب الهوية الوطنية وتهشيم البنية الاجتماعية والثقافية. على سبيل المثال أرجع البعض تهديد الهوية القومية في دولة الإمارات إلى الخلل في التركيبة السكانية إذ أدى إلى الاهتمام باللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية، والانهيار بالثقافات الأجنبية، وبالتالي ضعف الانتماء الوطني. كما كان لعدم فاعلية المؤسسات التعليمية، وأداء وسائل الإعلام المتدني دور هام في إيجاد قيم اجتماعية دخيلة على الهوية العربية والإسلامية<sup>(١٥)</sup>.

(١٢) أحمد السركال، «الخلل في التركيبة السكانية وآثارها الاقتصادية»، موقع إسلام أون لاين.نت، مستقاة من ندوة التركيبة السكانية وانعكاساتها الأمنية في أبو ظبي» (٢٠٠١).

(١٣) محمد خلفان الصوافي، «التركيبة السكانية والتوترات السياسية بدولة الإمارات»، مجلة آفاق المستقبل (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، العدد ٦ (٢٠٠٣)، وفتوح هيكل، «العمالة الآسيوية في الخليج: مؤشرات خطيرة»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، <[http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr;ECSSR\\_COOKIE=jDxLXg3pFQY1pkv61Qwk16fQLwPvCbQ16rCzGhh2lyQ17SKQkf1p!780296727!1524879353?\\_nfbp=true&\\_nfls=false&\\_pageLabel=featuredTopicsPage&fId=%2FFeatureTopic%2FFattouh\\_Haikal%2FFeatureTopic\\_0857.xml&\\_event=viewFeaturedTopic&categoryId=Migration+%26+Labor&lang=ar](http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr;ECSSR_COOKIE=jDxLXg3pFQY1pkv61Qwk16fQLwPvCbQ16rCzGhh2lyQ17SKQkf1p!780296727!1524879353?_nfbp=true&_nfls=false&_pageLabel=featuredTopicsPage&fId=%2FFeatureTopic%2FFattouh_Haikal%2FFeatureTopic_0857.xml&_event=viewFeaturedTopic&categoryId=Migration+%26+Labor&lang=ar)> (accessed November 2015).

(١٤) العسومي، «التداعيات الاقتصادية للعمالة غير الشرعية في دول مجلس التعاون» (سبق ذكره).

(١٥) حسن حمدان العلكيم، «الهوية الوطنية.. إلى أين؟»، محاضرة في كلية العلوم السياسية جامعة الإمارات، موقع إسلام أون لاين.نت، مستقاة من ندوة «التركيبة السكانية وانعكاساتها الأمنية في أبو ظبي» (٢٠٠١)

### ثالثاً: حالة دولة الكويت

ظهرت مشكلة الخلل في التركيبة السكانية بالكويت منذ سبعينيات القرن الماضي مثل سائر بلدان مجلس التعاون، حيث إن حاجة الاقتصاد الكويتي إلى العمالة لتحقيق أهداف التنمية الطموحة في ظل ندرة العمالة الوطنية أدت إلى وضع دولة الكويت ضمن مجموعة البلدان ذات الخفة السكانية، الأمر الذي أدى إلى تدفق العمالة الوافدة لتغطية المشروعات التنموية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. حيث لا يمكن تصور تحقيق الصرح التنموي الذي حققته الكويت من دون الاعتماد على العمالة الوافدة.

يمثل الخلل في التركيبة السكانية في الكويت تحدياً خطيراً لجهود التنمية سواء على صعيد الاقتصاد أو على الصعيد الاجتماعي. وتمثل أهم الاختلالات السكانية في: اختلال التوازن النسبي بين السكان الكويتيين وغير الكويتيين؛ اختلال التوزيع النسبي للسكان غير الكويتيين حسب الجنسية؛ اختلال التوزيع النسبي للسكان حسب الخصائص الديمغرافية، وانخفاض نسبة قوة العمل الوطنية إلى إجمالي قوة العمل. لذا اتجهت السياسة العامة للكويت منذ عدة عقود إلى محاولة التخفيف من حدة هذه الاختلالات واحتواء آثارها السلبية، فكان أن نصت «استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت» (في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ضمن مبادئها الرئيسة لبناء الإنسان الكويتي على ضرورة: المحافظة على معدلات النمو الطبيعي للسكان الكويتيين؛ تنمية القوى البشرية الوطنية؛ واتباع سياسات هجرة انتقائية للتحكم في حجم ونوعية قوة العمل الوافدة.

### رابعاً: دراسات سابقة (دروس مستفادة)

تكمن مظاهر اختلال التركيبة السكانية في المقارنة بين أعداد السكان الوطنيين والوافدين ومعدلات نمو كل منهم وفي هيكل الوافدين، حيث بلغت نسبة السكان العرب غير الكويتيين حوالي ٦٣ بالمئة من إجمالي السكان الوافدين في عام ١٩٨٥ بينما بلغت نسبة السكان من دول آسيوية ٣٥ بالمئة من إجمالي الوافدين. ومن جهة أخرى بلغ عدد الجنسيات التي يحملها السكان الوافدون من العرب وغير العرب نحو ١٢٧ جنسية، الأمر الذي يجعل السكان الكويتيين يواجهون خليطاً من القيم والعادات والتقاليد؛ هذا إلى جانب تدني نسبة قوة العمل الوطنية إلى إجمالي قوة العمل، حيث انخفضت هذه النسبة من ٢٣,٢ بالمئة في عام ١٩٥٧ إلى نحو ١٥,١ بالمئة في عام ١٩٨٠، ثم انخفضت مرة أخرى إلى ١٢,١ بالمئة في عام ١٩٨٥، وتحسنت خلال النصف الثاني من الثمانينيات فزادت إلى ١٤,١ بالمئة في عام ١٩٩٠. كما أن هناك اختلالاً في مصالح القطاعات الخدمية التي استأثرت بنحو ٦٨,٦ بالمئة من إجمالي العمالة عام ١٩٨٥، بالإضافة إلى ضعف مساهمة العمالة الوطنية من إجمالي عمالة القطاعات السلعية؛ زد على ذلك تركيز العمالة الوطنية في القطاع الحكومي بوجه عام وفي المهن القانونية والإدارية والمهن الإشرافية والمكتبية على وجه التحديد<sup>(١٦)</sup>.

(١٦) حسين طه الفقير، الاقتصاد الكويتي والأموال العربية قبل الغزو وتحديات ما بعد التحرير: رؤية تخطيطية (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٤).

كما يرجع الخلل في التركيبة السكانية بدولة الكويت إلى تنفيذ برامج تنمية طموحة كثيفة العمالة تتطلب استخدام عمالة وافدة ذات أجور منخفضة نسبياً، ما أدى إلى استقدام المزيد حتى في وجود فائض داخل سوق العمل الكويتي<sup>(١٧)</sup>. كما كان للنقص الشديد في قوة العمل الوطنية في مجموعة من المهن الأساسية المتعلقة بمجالات العلوم الطبيعية والمهن الإنتاجية والحرفية والهندسية، نتيجة لعدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، دور في انخفاض نسبة العمالة الكويتية من إجمالي العمالة. هذا بالإضافة إلى ظاهرة «تجار الإقامات» لاستقدام عمالة غير ماهرة دون حاجة فعلية بأسواق العمل المحلية، ما أدى إلى ظهور البطالة بين العمالة الوطنية والوافدة على حد سواء<sup>(١٨)</sup>. وتمثلت الحصيلة النهائية لتلك العوامل بتعميق الخلل في التركيبة السكانية وقوة العمل في الكويت في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩٠.

وكان لخلل التركيبة السكانية في الكويت عدد من الآثار السلبية تتمثل بالضغط على الخدمات العامة والحاجة بصفة مستمرة إلى تطويرها، ما يؤدي إلى ضغط الإنفاق الاستثماري في القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى التحول في نظام القيم الأصيلة للمجتمع بقيم وثقافات دخيلة نتيجة لعدم التجانس الاجتماعي. ومن الآثار السلبية أيضاً عدم الاستقرار الاجتماعي بعدما أصبح السكان الأصليون أقلية داخل مجتمعهم، ناهيك بارتفاع التكلفة السياسية للاستيطان السلمي للوافدين، فضلاً عن إحجام الوحدات الإنتاجية - وبخاصة القطاع الخاص - عن استخدام التقنيات الحديثة نظراً إلى وفرة الأيدي العاملة الرخيصة. إلى جانب ارتفاع معدلات الجرائم وظاهرة التقاعد المبكر بين القوة العاملة من الوطنيين ومشكلات اجتماعية أخرى مثل الزواج من غير الكويتيين وارتفاع نسب الطلاق كانت أيضاً من الآثار السلبية اجتماعياً<sup>(١٩)</sup>. وفي محاولة لتحديد آفاق التوازن السكاني في الكويت كان لتاريخ السياسات السكانية دور في تحديد مرتكزات تحقيق التوازن السكاني هي: تحديد احتياجات سوق العمل على المستويين الكمي والنوعي في كلا القطاعين الحكومي والخاص؛ تبني سياسة هجرة انتقائية تقوم على أساس تشغيل واستقدام العمالة الوافدة؛ وأخيراً الاستخدام الأقصى للطاقات البشرية الوطنية<sup>(٢٠)</sup>.

إن إخفاق السياسات السكانية في تعديل التركيبة السكانية قد يرجع إلى قصور التوجهات حول حصر المشكلة السكانية في موضوع التركيبة السكانية، ما أدى إلى إغفال عوامل أخرى كامنة في المشكلة السكانية ذاتها لم تأخذ حظها من الدراسة والتحليل من أجل بناء سياسة سكانية متوازنة ومتكاملة قادرة على حماية المكتسبات التنموية للمجتمع الكويتي<sup>(٢١)</sup>.

(١٧) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الإطار التنظيمي للسياسات السكانية لدولة الكويت (الكويت: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ٢٠٠٤).

(١٨) الفقير، المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) محمد علي الرمضان، «تطور التركيبة السكانية في الكويت بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٥ وآفاق توازنها»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت)، السنة ١٧، العدد ٦٧ (١٩٩٢).

(٢١) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الإطار التنظيمي للسياسات السكانية لدولة الكويت.



## ١ - تطور التركيبة السكانية في الكويت

زاد عدد سكان الكويت حوالى عشرة أضعاف خلال الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٩٠ (الجدول الرقم (١))، حيث بلغ إجمالي السكان أكثر من ٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٠ مقارنة بحوالى ٢٠٠ ألف نسمة في عام ١٩٥٧. ويلاحظ أن معدلات النمو السكاني كانت بالغة الارتفاع خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٨٠ حيث بلغت حوالى ٨,٢ بالمئة سنوياً خلال تلك الفترة، انخفضت إلى نحو ٤,٥ بالمئة خلال النصف الأول من الثمانينيات، ثم انخفضت مرة أخرى خلال الخمس سنوات الأخيرة من الثمانينيات، حيث بلغ معدل النمو نحو ٤,١ بالمئة سنوياً.

### الجدول الرقم (١)

تطور أعداد السكان حسب الجنسية في الكويت للفترة (١٩٥٧ - ١٩٩٠)

السنة	السكان الكويتيون			السكان غير الكويتيين			الإجمالي	
	عدد (بالآلاف)	نسبة مئوية للإجمالي	معدل النمو	عدد (بالآلاف)	نسبة مئوية للإجمالي	معدل النمو	عدد (بالآلاف)	معدل النمو
١٩٥٧ <sup>(*)</sup>	١١٣,٦	٥٥,٠	-	٩٢,٩	٤٥,٠	-	٢٠٦,٥	-
١٩٨٠	٣٨٦,٧	٢٨,٥	٥,٣٣	٩٧١,٢	٧١,٥	١٠,٢	١٣٥٧,٩	٨,١٩
١٩٨٥	٤١١,١	٢٤,٢	١,٢٢	١٢٨٦,٢	٧٥,٨	٥,٦٢	١٦٩٧,٣	٤,٤٦
١٩٩٠	٥٨١,٠	٢٧,٧	٦,٩٢	١٥١٥,٢	٧٢,٣	٣,٢٨	٢٠٩٦,٣	٤,٢٢

(\*) عبد الهادي العوضي، «بناء الإنسان الكويتي»، ورقة قدمت إلى: ندوة تطوير التعليم العام في دولة الكويت، جامعة الكويت، كلية التربية (١٩٨٩)، ص ١٩.

المصدر: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، (دولة الكويت)، بيانات غير منشورة للسكان للفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠.

إن ارتفاع معدل النمو السكاني<sup>(٢٢)</sup> حتى عام ١٩٨٠ كان مردّه ارتفاع أعداد الوافدين الذين ازدادوا خلال هذه الفترة من نحو ٩٣ ألف نسمة عام ١٩٥٧ إلى حوالى ٩٧٠ ألف نسمة عام ١٩٨٠، وبلغ معدل نموهم السنوي ١٠,٢ بالمئة خلال ربع قرن قبل عام ١٩٨٠، ونحو ٥,٦ بالمئة سنوياً خلال النصف الأول من الثمانينيات، ثم تراجع هذا المعدل في النصف الثاني من الثمانينيات ليبلغ ٣,٢ بالمئة سنوياً. وفي المقابل بلغ معدل نمو السكان الكويتيين نحو ٥,٣ بالمئة سنوياً في الفترة ١٩٥٧ - ١٩٨٠، وانخفض إلى ١,٢ بالمئة خلال النصف الأول من الثمانينيات، ثم ما لبث أن ارتفع إلى ٦,٩٢ بالمئة سنوياً في النصف الثاني من الثمانينيات.

(٢٢) تم استخدام معادلة التغير الأسي (Exponential Model) في حساب معدلات النمو، حيث يعطي معدل تغير مستمراً ومستقراً خلال الفترة تحت الدراسة.

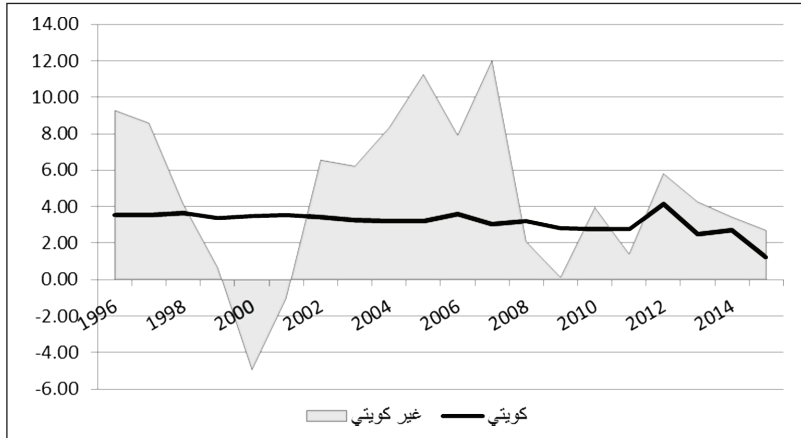
نتيجة لهذا التطور في أعداد كل من السكان الكويتيين والوافدين ومعدلات نموهم فقد تراجعَت نسبة السكان الكويتيين إلى إجمالي السكان من ٥٥ بالمئة عام ١٩٥٧ إلى ٢٧,٧ بالمئة عام ١٩٩٠، مروراً بأقل من الربع (٢, ٢٤ بالمئة) عام ١٩٨٥. والواقع أن هذا الاختلال بين الكويتيين وغير الكويتيين يتضمن اختلالاً آخر في هيكل غير الكويتيين. على سبيل المثال وصل عدد الجنسيات بدولة الكويت نحو ١٢٧ جنسية في عام ١٩٨٥<sup>(٢٣)</sup>، الأمر الذي جعل المجتمع الكويتي يواجه خليطاً متضارباً من القيم والعادات والتقاليد. الجدير بالذكر أيضاً أن تلك الزيادة في عدد السكان أدت إلى مزيد من الضغوط البيئية جراء ازدياد الضغط السكاني على الحيز المكاني للدولة، فارتفعت الكثافة السكانية من ١, ١٢ نسمة/كم<sup>٢</sup> عام ١٩٥٧ إلى ٣, ١٢٢ نسمة/كم<sup>٢</sup> عام ١٩٩٠<sup>(٢٤)</sup>.

أما خلال حقبة ما بعد التحرير، وفي إطار تحليل اقتصادي، فقد تأثرت التركيبة السكانية بمتطلبات عمليات ومشروعات إعادة التنمية من العمالة الوافدة ما أثر في معدلات نمو السكان غير الكويتيين، إلى جانب تأثير الأزمات المالية التي مر بها الاقتصاد الكويتي خلال تلك الفترة، وفيما يلي أهم النقاط المرتبطة بخلل التركيبة السكانية خلال الفترة الزمنية ١٩٩٥ - ٢٠١٥: (الجدول الرقم (٢)).

• تضاعف عدد السكان الوافدين في أقل من عشرين عاماً، في حين أن عدد السكان الكويتيين ارتفع بنسبة ٨٦ بالمئة خلال تلك الفترة، ما يشير إلى أن الوافدين يزيدون بمعدلات أعلى من الكويتيين (انظر الشكل الرقم (١)).

### الشكل الرقم (١)

تطور معدلات نمو السكان خلال السنوات من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٥



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول الرقم (٢).

(٢٣) الإدارة المركزية للإحصاء (الكويت)، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٨، الإدارة المركزية للإحصاء، جدول رقم (٤٥)، ١٩٨٩ ص ٥٨.

(٢٤) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (الكويت)، اللوحة الإحصائية، العدد ٢٩ (٢٠٠٦).

الجدول الرقم (٢)

تطور عدد سكان الكويت حسب الجنسية خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٥

السنوات	كويتي	غير كويتي	نسبة الكويتيين (بالمئة)
١٩٩٥	٦٩٥,٠٧٦	١,١٨٦,١٧٤	٣٦,٩٥
١٩٩٦	٧١٩,٧٣٩	١,٢٩٦,٢٩٨	٣٥,٧٠
١٩٩٧	٧٤٥,١٨٩	١,٤٠٧,٥٨٦	٣٤,٦٢
١٩٩٨	٧٧٢,٢٥٨	١,٤٦٥,٨٤٤	٣٤,٥١
١٩٩٩	٧٩٨,١٥٦	١,٤٧٥,٥٦٣	٣٥,١٠
٢٠٠٠	٨٢٦,٠٨٣	١,٤٠٢,٢٨٠	٣٧,٠٧
٢٠٠١	٨٥٥,٣٣٣	١,٣٨٧,٧٤٧	٣٨,١٣
٢٠٠٢	٨٨٤,٥٥٠	١,٤٧٨,٧٧٥	٣٧,٤٣
٢٠٠٣	٩١٣,٥٠٠	١,٥٧٠,٨٣٤	٣٦,٧٧
٢٠٠٤	٩٤٢,٨٩٢	١,٧٠١,٨٨٥	٣٥,٦٥
٢٠٠٥	٩٧٣,٢٨٦	١,٨٩٣,٦٠٢	٣٣,٩٥
٢٠٠٦	١,٠٠٨,٠٩٠	٢,٠٤٣,٧٥٥	٣٣,٠٣
٢٠٠٧	١,٠٣٨,٥٩٨	٢,٢٨٩,٥٣٨	٣١,٢١
٢٠٠٨	١,٠٧٢,٠٣٠	٢,٣٣٧,٣٨٠	٣١,٤٤
٢٠٠٩	١,١٠٢,٤٨٥	٢,٣٤٠,٤٦٠	٣٢,٠٢
٢٠١٠	١,١٣٣,٢١٤	٢,٤٣٣,٢٢٣	٣١,٧٧
٢٠١١	١,١٦٤,٤٤٨	٢,٤٦٧,٥٦١	٣٢,٠٦
٢٠١٢	١,٢١٢,٤٣٦	٢,٦١١,٢٩٢	٣١,٧١
٢٠١٣	١,٢٤٢,٤٩٩	٢,٧٢٢,٦٤٥	٣١,٣٤
٢٠١٤	١,٢٧٥,٨٥٧	٢,٨١٦,١٣٦	٣١,١٥
٢٠١٥	١,٢٩١,٤٠١	٢,٨٩٢,٢٥٧	٣٠,٨٧

المصدر: للفترة (١٩٩٥ - ٢٠١١): الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (الكويت)، «السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة»، إصدارات مختلفة.

للفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٥): الهيئة العامة للمعلومات المدنية (الكويت)، تقارير إحصائية على موقع الهيئة على شبكة المعلومات الدولية <<https://www.paci.gov.kw>>. (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

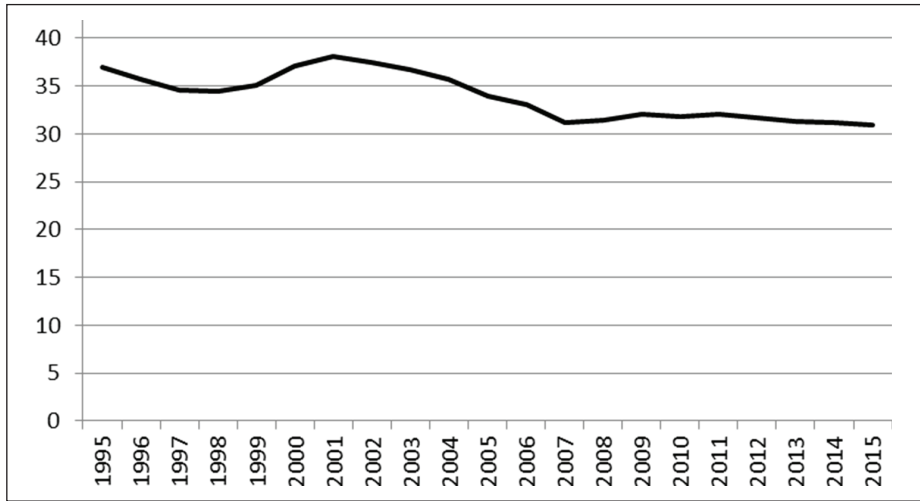
• نتيجة لذلك انخفضت نسبة الكويتيين من حوالي ٣٧ بالمئة عام ١٩٩٥ (ست نقاط مئوية) لتصل إلى حوالي ٣١ بالمئة عام ٢٠١٥.

• مثل الاجتياح العراقي بتوابعه الاقتصادية نقطة محورية في هذا الموضوع، حيث ارتفعت نسبة السكان الكويتيين من ٢٧,٧ بالمئة في عام ١٩٩٠ (الجدول الرقم (١)) إلى حوالي ٣٧ بالمئة عام ١٩٩٥، نتيجة عودة الكثير من العمالة الوافدة إلى بلدانهم الأصلية.

• بدأت نسبة الكويتيين في الانخفاض إلى أن وصلت إلى حوالي ٣٥ بالمئة في عام ١٩٩٩، ثم ارتفعت بنسبة ٢ بالمئة ما بين ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠. قد يكون ذلك نتيجة عدد من العوامل، منها: انخفاض سعر النفط بشكل غير مسبق<sup>(٢٥)</sup>؛ بداية تطبيق سياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وبخاصة في القطاع الحكومي؛ وضع آليات تنفيذية لتشجيع العمالة الوطنية للانضمام إلى العمل بالقطاع الخاص من خلال صدور القانون الرقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ بشأن دعم العمالة الوطنية للعمل بالقطاع الخاص. كل ذلك أدى إلى ارتفاع نسبة الكويتيين إلى أكثر من ٣٨ بالمئة عام ٢٠٠١ (الشكل الرقم (٢)).

### الشكل الرقم (٢)

تطور نسبة السكان من الكويتيين خلال السنوات من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٥



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول الرقم (٢).

(٢٥) اتصفت أسعار النفط بالتذبذب الشديد أوائل التسعينيات بسبب الغزو العراقي للكويت ثم عاودت الأسعار بالهبوط حتى وصلت إلى ١٢,٢٨ دولار للبرميل عام ١٩٩٨، وتدهورت إلى ٩,٦٧ دولار للبرميل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

• بدأت نسبة الكويتيين في الانخفاض مرة أخرى ولا سيّما بعد عام ٢٠٠٣ حتى وصل إلى ٣١ بالمئة في عام ٢٠٠٨، وقد يرجع ذلك إلى انتهاء الأزمة المالية أو إلى انتهاء حالة «الهاجس الأمني» (كما سمي في الكويت) والذي كان أحد معوقات التنمية<sup>(٢٦)</sup>، ما ساعد على زيادة استقدام العمالة لتنفيذ خطط التنمية الطموحة وبالتالي ظهور التأثير السلبي في التركيبة السكانية (الشكل الرقم (٢)).

• مع نهاية عام ٢٠٠٨ ونتيجة للأزمة المالية العالمية وتأثيراتها في الاقتصاد الكويتي، انعكس ذلك سلباً على أعداد العمالة الوافدة وبالتالي على عدد ونسبة السكان غير الكويتيين، فكان نتيجة ذلك ارتفاع نسبة الكويتيين بشكل طفيف، حيث وصلت نسبة الكويتيين إلى أكثر من ٣٢ بالمئة في منتصف عام ٢٠٠٩.

• مع بداية تطبيق خطة التنمية متوسطة الأجل في الكويت (٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠١٤/٢٠١٣) والتي ركزت في جزء منها على سياسات تعديل التركيبة السكانية لمصلحة السكان الكويتيين من خلال عدة آليات<sup>(٢٧)</sup>، كان لذلك أثر إيجابي في رفع نسبة السكان الكويتيين إلى أكثر من ٣٢ بالمئة عام ٢٠١١، لكن هذا التأثير لم يستمر كثيراً حيث بدأت نسبة الكويتيين في الانخفاض التدريجي الطفيف إلى أقل من ٣١ بالمئة عام ٢٠١٥، وقد يرجع ذلك إلى بعض نتائج التغيرات السياسية والاقتصادية بالمنطقة.

## ٢ - أسباب الخلل في التركيبة السكانية

لم تكن العوامل الاقتصادية وحدها التي أدت إلى ظاهرة الخلل في التركيبة السكانية، حيث إن قضية التنمية في الكويت، والحاجة إلى العمالة الوافدة وضعنا الكويت ضمن مجموعة البلدان ذات الخفة السكانية، كما ذكر سابقاً، الأمر الذي أدى إلى تدفق العمالة الوافدة من أجل تنفيذ المشروعات التنموية الطموحة في ظل ندرة القوة العاملة الوطنية؛ فهناك عوامل أخرى غير اقتصادية أدت إلى اتساع فجوة التركيبة السكانية، وفيما يلي نستعرض أهم تلك العوامل:

### أ - ارتفاع معدل الإعالة بين السكان الكويتيين

حيث وصل هذا المعدل إلى ٨٢,٦١ بالمئة في عام ٢٠٠٠ ثم انخفض إلى ٧٥,٨٣ بالمئة في عام ٢٠٠٥، وانخفض مرة أخرى إلى حوالي ٦٧ بالمئة في عام ٢٠١٥<sup>(٢٨)</sup>. على الرغم من هذا الانخفاض يبقى هذا المعدل مرتفعاً قياساً إلى معدلات الإعالة في العديد من دول العالم. وكما هو معروف فإن ارتفاع معدل الإعالة يعني ارتفاع نسبة صغار السن بين السكان الكويتيين بالتالي انخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية.

(٢٦) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (الكويت)، الخطة الإنمائية للسنوات (٢٠١٠/٢٠١١ - ٢٠١٣/٢٠١٤) (٢٠١٠).

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) الهيئة العامة للمعلومات المدنية (الكويت)، تقارير إحصائية على موقع الهيئة على شبكة المعلومات الدولية <https://www.paci.gov.kw> (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

## ب - انخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل

يدفع انخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل الاعتماد على العمالة الوافدة، حيث بلغت معدلات المشاركة الاقتصادية بين السكان الكويتيين ٢٧,٥٤ بالمئة عام ٢٠٠٠ مرتفعة إلى ٣٢,١ بالمئة عام ٢٠٠٥<sup>(٢٩)</sup>، وصولاً إلى ٣٣,٣ بالمئة في عام ٢٠١٥<sup>(٣٠)</sup>. حيث تعتبر تلك المعدلات منخفضة مقارنة بمعدلات المشاركة في أغلب دول العالم التي تصل إلى أكثر من ٦٠ في كثير منها<sup>(٣١)</sup>.

## ج - انخفاض نسبة العمالة الوطنية

إن انخفاض نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العمالة بالدولة يعتبر أحد الأسباب الرئيسة في خلل التركيبة السكانية. فقد بلغت نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العمالة حوالي ١٨,٦٩ بالمئة من إجمالي العمالة عام ٢٠٠٠، انخفضت إلى ١٧,٤٤ بالمئة في عام ٢٠٠٥<sup>(٣٢)</sup>، واستمر هذا النمط إلى أن وصلت تلك النسبة إلى حوالي ١٧ بالمئة عام ٢٠١٥<sup>(٣٣)</sup>. قد يرجع السبب في ذلك إلى التراجع في تنفيذ سياسات الإحلال التي بدأت في عام ١٩٩٨، وتعمل الدولة في الوقت الحالي على إعادة تفعيل برامج الإحلال مرة أخرى من خلال برامج التدريب والتأهيل لقوة العمل الوطنية<sup>(٣٤)</sup>.

## د - تدني المستوى التعليمي للعمالة الوافدة

تحاول الدولة جاهدة للحد من تدني المستوى التعليمي للعمالة الوافدة نظراً إلى إسهامها المتواضع في الاقتصاد مقابل تكلفتها المرتفعة نسبياً. فقد بلغت نسبة العمالة الوافدة بدون مؤهل تعليمي حوالي ٤٠ بالمئة في عام ٢٠١١، في حين بلغت نسبة حملة الشهادات العليا من العمالة الوافدة حوالي ٥,٥ بالمئة. وكما ذكرنا سابقاً، يؤدي الاعتماد على هذا المستوى من العمالة إلى إحجام الوحدات الاقتصادية عن استخدام التقنيات الحديثة نظراً إلى انخفاض تكلفة العمالة، وهو ما يؤدي إلى صعوبة تنفيذ برامج إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وبالتالي الاعتماد على مزيد من العمالة الوافدة.

(٢٩) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (الكويت)، السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة (سنوات مختلفة).

(٣٠) الهيئة العامة للمعلومات المدنية (الكويت)، تقارير إحصائية على موقع الهيئة على شبكة المعلومات الدولية <https://www.paci.gov.kw> (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

(٣١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠: الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠)، جدول ١، ص ١٤٨.

(٣٢) الهيئة العامة للمعلومات المدنية (الكويت)، تقارير إحصائية على موقع الهيئة على شبكة المعلومات الدولية <https://www.paci.gov.kw> (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

(٣٣) الهيئة العامة للمعلومات المدنية (الكويت)، دليل المعلومات المدنية: إحصاءات السكان والقوى العاملة، العدد ٤٠ (٢٠١١).

(٣٤) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (الكويت)، وثيقة الخطة السنوية لدولة الكويت (٢٠١٢/٢٠١١) (الكويت: الأمانة، ٢٠١١).

## هـ - خلل التركيبة المهنية للعمالة الوافدة

التركيبة المهنية للعمالة الوافدة هي من المظاهر التي لا تتكرر كثيراً، حيث توجد أعداد ضخمة من فئة الخدم والسائقين (العمالة المنزلية) والعمالة غير الماهرة أو شبه الماهرة بالدولة. على سبيل المثال وصل عدد العاملين بالقطاع العائلي بدولة الكويت إلى حوالي ٥٦٤ ألف عامل عام ٢٠١٤، يمثلون حوالي ٢٨,١٥ بالمئة من إجمالي العمالة الوافدة أغلبهم من الخدم ومن في حكمهم<sup>(٣٥)</sup>.

## و - تركيز العمالة الكويتية بالقطاع الحكومي

عزوف العمالة الكويتية عن العمل بالقطاع الخاص وتركزها بالقطاع الحكومي نظراً إلى منافسة العمالة الوافدة. فقد بلغت العمالة الكويتية بالقطاع الحكومي ٩٤,١٦ بالمئة عام ٢٠٠٠ انخفضت إلى ٩٠,٣٩ بالمئة عام ٢٠٠٥<sup>(٣٦)</sup>، ثم إلى حوالي ٧٧,٨ بالمئة عام ٢٠١٥<sup>(٣٧)</sup>. على الرغم من هذا الانخفاض ما زالت النسبة مرتفعة، وهذا قد يدل على عدم قدرة العمالة الكويتية على المنافسة في سوق العمل بالقطاع الخاص والذي تمثل العمالة الوافدة فيه حوالي ٩٥,٤ بالمئة<sup>(٣٨)</sup>.

## ز - انخفاض نسبة العمالة الكويتية في قطاعات الإنتاج السلعي

يعتبر الإنتاج السلعي من القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية. وقد بلغت العمالة الكويتية إلى جملة العمالة بأنشطة الإنتاج السلعي<sup>(٣٩)</sup> نسبة ضئيلة على الرغم من ارتفاعها في السنوات الأخيرة، حيث بلغت أقل قليلاً من ١٠ بالمئة عام ٢٠١٤<sup>(٤٠)</sup>.

## ٣ - تداعيات الخلل في التركيبة السكانية

يمكن النظر إلى تداعيات الخلل في التركيبة السكانية من وجهات نظر مختلفة، فهناك تداعيات ديمغرافية، اقتصادية، اجتماعية، وأخرى بيئية، وحيث إن البحث يركز على علاقة الخلل بالتركيبة السكانية بالتنمية المستدامة، فسوف نستعرض أهم تلك التداعيات على الجوانب الديمغرافية وعلى البيئة الحضرية بشكل عام.

(٣٥) الهيئة العامة للمعلومات المدنية (الكويت)، تقارير إحصائية على موقع الهيئة على شبكة المعلومات الدولية <<https://www.paci.gov.kw>> (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

(٣٦) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (الكويت)، السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة (سنوات مختلفة).

(٣٧) الهيئة العامة للمعلومات المدنية (الكويت)، تقارير إحصائية على موقع الهيئة على شبكة المعلومات الدولية <<https://www.paci.gov.kw>> (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) يندرج تحت أنشطة الإنتاج السلعي ما يلي: الزراعة، المناجم والمحاجر، الصناعات التحويلية، الكهرباء والغاز، والتشييد والبناء.

(٤٠) الهيئة العامة للمعلومات المدنية (الكويت)، دليل المعلومات المدنية: إحصاءات السكان والقوى العاملة، العدد ٤٦ (٢٠١٤).

## أ - تداعيات ديمغرافية

• تعتبر ظاهرة الانتخاب النوعي بين مجتمع الوافدين ضمن مظاهر الخلل في التركيبة السكانية بالكويت حيث يغلب على مجتمع الوافدين نمط الذكورية. بلغت نسبة النوع بين السكان من الكويتيين حوالي ٩٦ بالمئة عام ٢٠١٥، في حين بلغت تلك النسبة حوالي ١٩٧ بالمئة بين السكان من غير الكويتيين، وهو ما يعتبر عدم توازن بين فئتي المجتمع المواطنين والوافدين<sup>(٤١)</sup>.

لمثل هذه الظاهرة آثار اجتماعية سلبية على المجتمع بشكل عام، خاصة إذا أدركنا أن غالبية هؤلاء الوافدين الذكور هم من فئة العزّاب ويتصفون بانخفاض المستوى التعليمي والمهني ومعظمهم يعمل بالقطاع العائلي (خدم المنازل)، وما ينتج من مثل هذا النمط من مشكلات اجتماعية وأخلاقية مثل انتشار الجرائم وانتشار أنماط من السلوك غير الأخلاقي في المجتمع، إلى جانب تعدد الثقافات بالمجتمع خاصة الثقافات التي لا تنسجم مع المجتمع الكويتي وما لها من تأثيرات سلبية في الأجيال القادمة.

• أفرز الخلل في التركيبة السكانية ظاهرة البطالة المقنعة والاختيارية في بعض الحالات بين قوة العمل الكويتية بسبب سيادة قيم الاتكالية وعدم الاكتراث بالإنتاجية واعتبار الوظيفة العامة حقاً مكتسباً من خلال سياسة التوظيف الحكومي ذي الصبغة الاجتماعية دون النظر إلى الحاجة الفعلية للعمل. على الرغم من إمكانية تقبل نسبة البطالة بين قوة العمل الكويتية في حدود ٥ بالمئة، وهي النسبة المقبولة من الناحية الاقتصادية نظرياً. إلا أنه من ناحية أخرى، لا يمكن قبول أي نسبة بطالة في مجتمع يولد سنوياً أكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل جديدة متمثلاً بتصاريح العمل الجديدة<sup>(٤٢)</sup>، آخذين في الاعتبار أن عدد المتعطلين يتراوح ما بين ١٠ إلى ٢٠ ألفاً.

## ب - تداعيات على البيئة الحضرية

يترتب على الزيادة المطردة في تعداد السكان والتطور المتسارع في المجالات العمرانية والصناعية والاجتماعية زيادة ملموسة في الكثافات السكانية، كما أنه من المتوقع أن تتعاضد مشكلة المخلفات الصلبة والسائلة الناتجة من الأنشطة البشرية. إلى جانب ارتفاع معدلات التلوث بسبب زيادة أعداد المركبات والتوسع في إقامة المنشآت والمرافق الصناعية. وفيما يلي استعراض وتحليل أهم علامات الإجهاد على البيئة الحضرية في الكويت:

(٤١) الهيئة العامة للمعلومات المدنية (الكويت)، تقارير إحصائية على موقع الهيئة على شبكة المعلومات الدولية <https://www.paci.gov.kw> (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

(٤٢) انظر: الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٩ (الكويت: الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠١٠)، جدول رقم (٣٥)، ص ٦٧. بلغت أعداد تصاريح الإقامة الممنوحة للوافدين لأول مرة حوالي ٣٠٢ ألف تصريح في عام ٢٠٠٨، وحوالي ٢٧٦ ألف عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى تصاريح الإقامة المجددة التي بلغت أكثر من مليون تصريح عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٩٣٦ ألف تصريح في عام ٢٠٠٩.

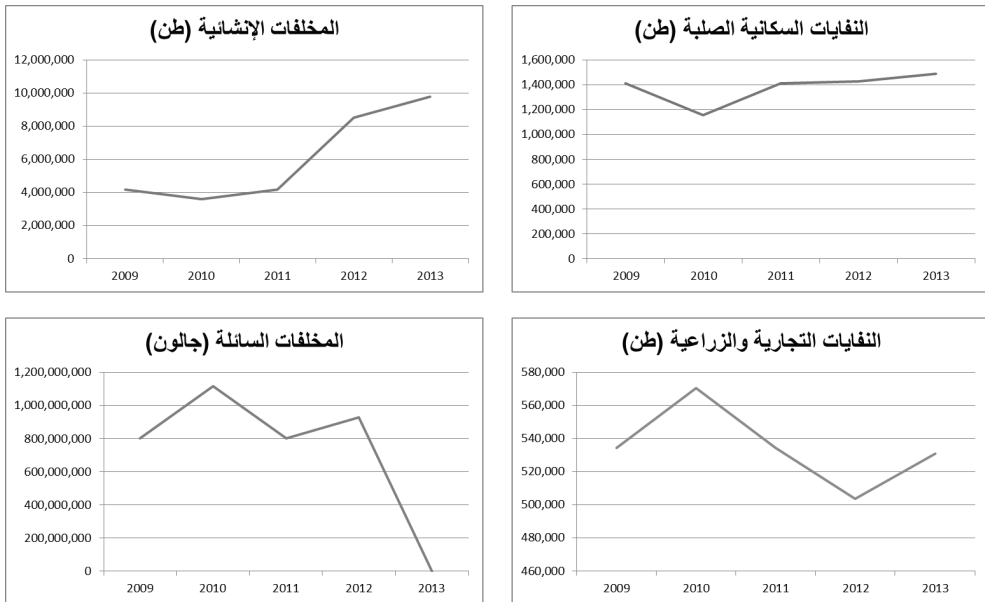


(١) زيادة الكثافة السكانية: تبلغ إجمالي مساحة الكويت ١٧,٨١٨ كم<sup>٢</sup>، في حين تمثل المساحة المأهولة بالسكان حوالي ٨ بالمئة، ما يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية التي تشكل ضغطاً على مساحة الأرض. ارتفعت الكثافة السكانية من ١٢,١ نسمة/كم<sup>٢</sup> عام ١٩٥٧ إلى حوالي ٢٣٠ نسمة/كم<sup>٢</sup> عام ٢٠١٥، ومن الملاحظ أن تلك الكثافة زادت لأكثر من الضعف في أقل من عشرين عاماً (١٩٩٦ - ٢٠١٥)، حيث بلغت ١٠٥,٦ فرد/كم<sup>٢</sup> عام ١٩٩٥.

(٢) التوسع في الاستهلاك (تراكم النفايات): تشير بيانات الشكل الرقم (٣) إلى زيادة حجم النفايات والمخلفات بمختلف أنواعها خلال الفترة من (٢٠٠٩ - ٢٠١٣)، خاصة المخلفات الإنشائية والنفايات السكانية. وقد يعود ذلك ليس فقط إلى زيادة أعداد السكان بشقيه الكويتي وغير الكويتي بل قد يرتبط بانخفاض نسبة السكان الكويتيين على وجه الخصوص.

### الشكل الرقم (٣)

تطور حجم النفايات والمخلفات خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٣) بدولة الكويت



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء (الكويت)، اللوحة الإحصائية، للسنوات ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، الأعداد ٣٦، ٣٧، ٣٨، على التوالي الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت.

(٣) تراكم الطلب على السكن الخاص: على الرغم من الوفرة المالية، تعاني الكويت لتوفير مساكن أو قسائم سكنية لمواطنيها لعدد من الأسباب منها عدم توافر الأراضي الكافية للاستغلال السكني. بلغت نسبة الطلبات المنفذة حوالي ٣٧ بالمئة في المتوسط من إجمالي الطلبات المقدمة سنوياً خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣، ونتيجة لذلك وصل عدد الطلبات المتراكمة إلى أكثر من ١٠٨ ألف

طلب في عام ٢٠١٣<sup>(٤٣)</sup>، الأمر الذي يشكك في إمكان توفير مساكن للأجيال القادمة نظراً إلى ندرة الأراضي القابلة للتنمية بغرض السكن.

(٤) ارتفاع معدل ملكية السيارات والازدحام المروري: تحتل الكويت المركز الرابع عالمياً من حيث زحمة المرور، كما تعتبر مشكلة الازدحام المروري من أبرز التحديات التي تواجه الكويت في الوقت الراهن لما تسببه من: هدر الوقت؛ زيادة معدلات استهلاك الوقود؛ والتلوث البيئي من تلوث هواء وتلوث سمعي<sup>(٤٤)</sup>. يبلغ متوسط عدد السيارات التي تدخل الخدمة أكثر من ١١٥ ألف سيارة بالرغم من محدودية خدمات النقل والطاقة الاستيعابية لشبكات الطرق.

وقد ارتفع إجمالي المركبات المسجلة إلى ١,٣٥٣,٣٩٠ عام ٢٠٠٨ بحوالي ٧٦ بالمئة عن العدد المسجل في عام ٢٠٠٠، كما بلغ إجمالي رخص القيادة السارية ١,١١٨,٥٨٢ حتى عام ٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٢٠٩ بالمئة عن عام ٢٠٠٠<sup>(٤٥)</sup> منها حوالي ٤٢٢ ألفاً ممنوحة للكويتيين. وبلغ إجمالي السيارات المسجلة حوالي ١,٦ مليون سيارة في عام ٢٠١٤، في حين أن الطاقة الاستيعابية للطرق تقدر بحوالي ٩٠٠ ألف سيارة فقط، كما أن هناك ٤٠٠ ألف سيارة مستهلكة وقديمة يجب أن تخرج من الخدمة<sup>(٤٦)</sup>. وتبلغ تكلفة الازدحام المروري أكثر من أربعة مليارات دولار سنوياً، بينما تصل تكلفة المشكلات المرورية المتمثلة بالحوادث والتلوث البيئي والضوضاء إلى حوالي ثلاثة مليارات دولار أخرى سنوياً<sup>(٤٧)</sup>.

(٥) التلوث البيئي: الكويت هي الأسوأ في حماية البيئة، فقد حلت في المراتب الأخيرة عالمياً من حيث نسبة تلوث الهواء عام ٢٠١٤، إذ جاءت في المرتبة ١٦٧ من أصل ١٧٨ دولة مصنفة على مؤشر الأداء البيئي<sup>(٤٨)</sup>. ويعتبر تلوث الهواء من أهم المشاكل البيئية في الكويت، حيث ازداد تركيز بعض الملوثات على المعايير القياسية، مثل الأتربة المتساقطة والجسيمات العالقة والغازات والأبخرة الهيدروكربونية والمركبات العضوية المتطايرة وغاز الأمونيا وأتربة الرصاص. كما تنتشر الروائح الكريهة بسبب وجود مستويات تركيز متفاوتة لغاز كبريتيد الهيدروجين تزيد على أدنى تركيز يتيح الإحساس بالرائحة الكريهة الذي يسببه هذا الغاز (٥,٥ جزء من البليون). كما تجاوز بعض ملوثات الهواء المعايير القياسية لفترات زمنية قصيرة، مثل ثاني أكسيد الكبريت من محطات توليد

(٤٣) الإدارة المركزية للإحصاء (الكويت)، للمحة الإحصائية، للسنوات ٢٠١٣، ٢٠١٤، و٢٠١٥، الأعداد ٣٦، ٣٧، و٣٨، على التوالي الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت.

(٤٤) الأمانة العامة لمجلس الوزراء (الكويت)، «ظاهرة الازدحام المروري بدولة الكويت وسبل معالجتها: دراسة تحليلية»، <https://www.cmgs.gov.kw> (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

(٤٥) وزارة الداخلية (الكويت)، الاستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور وقطاع النقل للفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠) والخطة التنفيذية في دولة الكويت (الكويت: وزارة الداخلية، ٢٠١٠).

(٤٦) عبد الله أحمد، «الازدحام المروري... داء يستعصي على الحل»، جريدة الجريدة (٢٠١٤)، <http://www.aljarida.com> (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

(٤٧) «الزحمة المرورية»، جريدة أفاق، العدد ١٠٥٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، <http://afaq.kuniv.edu>.

(٤٨) Environmental Performance Index, <http://epi.yale.edu/epi> (accessed November 2015).

الطاقة والمياه والصناعات النفطية، وثاني أكسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون من حركة المرور الكثيفة<sup>(٤٩)</sup>.

كما دمرت البيئة في الكويت تدميراً غير مسبوق، فالشواطئ الكويتية أصبحت غير آمنة للسباحة، نتيجة لما يلقي فيها من نفايات ومياه المجاري. على سبيل المثال، يعاني جون الكويت من انتشار العديد من الملوثات نتيجة تصريف بعض مياه الصرف الصحي، جراء الزيادة في الأنشطة العمرانية وإنشاء محطات توليد الطاقة والموانئ والمنشآت الصناعية، كما يتم التخلص من كميات هائلة من المياه المعادة إلى الخليج والمحملة بكميات كبيرة من الكلور والأملاح والعناصر النزرة. كما أن المياه الساخنة الناتجة من عمليات تبريد التوربينات تزيد درجات حرارة المياه فتؤثر سلباً في العمليات الكيميائية والبيولوجية للكائنات الحية. هذا فضلاً عن تعرض الشريط الساحلي لتعديلات متنوعة، من أعمال دفن الشواطئ وبناء الحواجز الخرسانية ونقل الرمال الشاطئية، كما تستنزف الثروة السمكية بالصيد الجائر<sup>(٥٠)</sup>.

#### ٤ - علاقات إحصائية

من خلال استخدام سلسلة زمنية من البيانات المتاحة على موقع البنك الدولي على شبكة المعلومات الدولية أمكن حساب معامل الارتباط بين التركيبة السكانية في الكويت متمثلة بمؤشر نسبة السكان الكويتيين إلى إجمالي السكان خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٥)، وفق المتوافر من البيانات في السلسلة الزمنية، وبين عدد من المؤشرات المتوافرة لها بيانات خلال تلك الفترة. تم اختيار عدد من المؤشرات المرتبطة بموضوع البحث وقسمت المؤشرات (الجدول الرقم (٥)) إلى أربع مجموعات تمثل أربع مجالات هي: ديمغرافية، اجتماعية، اقتصادية، وبيئية.

#### أ - المؤشرات الديمغرافية

بالطبع يؤثر عدد السكان الوافدين في الكثافة السكانية بشكل ملحوظ، حيث توجد علاقة عكسية بين نسبة السكان الكويتيين والكثافة السكانية ويبلغ معامل الارتباط بينهما (-٠,٨١). أيضاً من أرقام الجدول يتضح لنا أن الهيكل العمري للسكان الوافدين يؤثر بشكل قوي في الهيكل العمري لإجمالي السكان، حيث يتبين أن هناك علاقة طردية قوية بين نسبة السكان الكويتيين ونسبة السكان في الشريحة العمرية (٠ - ١٤) من إجمالي السكان (معامل ارتباط ٠,٨٠)، كما أن هناك تأثيراً طردياً طفيفاً في نسبة السكان في سن ٦٥ عاماً وما فوق من الإجمالي (معامل ارتباط ٠,٣٢)، في حين أن هناك علاقة عكسية قوية مع نسبة السكان في الشريحة العمرية (١٥ - ٦٤) من إجمالي السكان (معامل ارتباط -٠,٨١). كما يؤثر هيكل السكان الوافدين الذي تركز في الفئة العمرية للسكان في سن العمل بشكل قوي في معدل الإعالة العمرية الإجمالية بين الشباب (معامل ارتباط ٠,٨١ و ٠,٨٠ على التوالي).

(٤٩) نادر العوضي وضاري العجمي، «أبحاث بيئية في الكويت»، البيئة والتنمية، العددان ١١٢ - ١١٣ (٢٠٠٧).

(٥٠) المصدر نفسه.

## ب - المؤشرات الاجتماعية

تشير أرقام الجدول الرقم (٥) إلى تأثير سلبي للخلل بالتركيب السكانية في الخدمات الاجتماعية، حيث زيادة أعداد السكان الوافدين تمثل ضغطاً على الخدمات الاجتماعية. على سبيل المثال، زيادة أعداد الوافدين تزيد نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية بشكل ملحوظ، حيث توجد علاقة عكسية بين نسبة السكان الكويتيين ونصيب الفرد من إجمالي الإنفاق، وبخاصة الإنفاق الحكومي على خدمات الرعاية الصحية، إذ يوجد ارتباط عكسي قوي بين نسبة السكان الكويتيين وإجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية (معامل ارتباط -٠,٨٣)، كما أن هناك ارتباطاً عكسياً متواضع التأثير مع نسبة الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية (معامل ارتباط -٠,٣٢)، ما يدل على أن غالبية الوافدين يستخدمون الخدمات الصحية الحكومية لتكلفتها المنخفضة.

كما يشير معامل الارتباط إلى أن هناك علاقة عكسية قوية نسبياً (-٠,٦٨) بين نسبة السكان الكويتيين وعدد الأطباء لكل ١٠٠٠ من إجمالي السكان، ما يدل على أن التوسع في تعيين الأطباء يأتي في المقام الأول لمقابلة الزيادة في عدد السكان من الوافدين.

## ج - المؤشرات الاقتصادية

إن العلاقة الطردية بين نسبة السكان الكويتيين وبين نسبة المشاركة الإجمالية في قوة العمل (كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية ١٥ - ٦٤) (الجدول الرقم (٥)) تدل على أن التركيبة العمرية للسكان الوافدين وبخاصة العمالة التي تتركز في سن العمل، ذات تأثير متوسط في الخصائص الاقتصادية للسكان (معامل ارتباط ٠,٣٣). كما تدل العلاقة العكسية مع إجمالي البطالة (كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة) (معامل ارتباط -٠,٦٧) ومع العاطلين الحاصلين على التعليم العالي (كنسبة مئوية من مجموع العاطلين) (معامل ارتباط -٠,٢٠) إلى أن هناك نسبة غير قليلة من العمالة الوافدة، وبخاصة من المتعلمين هي في حقيقة الأمر عمالة زائدة على حاجة سوق العمل بالكويت.

قد يظن البعض أنه من إيجابيات العمالة الوافدة مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشير معامل الارتباط القوي بين نسبة السكان الكويتيين ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) (معامل ارتباط -٠,٨٧) إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلما انخفضت نسبة الكويتيين من إجمالي السكان، في حين أن معامل الارتباط مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة) (-٠,٣٢) يشير إلى أن العمالة الوافدة ليست العامل الوحيد المؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن هناك عوامل أخرى مثل التضخم ذات تأثير معنوي أكبر من العمالة الوافدة.

من ناحية أخرى من التأثيرات السلبية لخلل التركيبة السكانية متمثلة بالعمالة الوافدة ارتفاع تحويلات العمال ورواتب العاملين، حيث يوجد ارتباط عكسي قوي بين نسبة السكان الكويتيين وبين قيمة تحويلات العمالة ورواتبهم (معامل ارتباط -٠,٨٤).

## الجدول الرقم (٥)

### معاملات الارتباط بين نسبة السكان الكويتيين وبعض المؤشرات بدولة الكويت

المؤشر	معامل الارتباط
كثافة السكان (عدد الأشخاص في المتر المربع من مساحة الأراضي)	-٠,٨١
تعداد السكان في الشريحة العمرية من ٠ - ١٤ (نسبة مئوية من الإجمالي)	٠,٨٠
تعداد السكان في الشريحة العمرية من ١٥ - ٦٤ (نسبة مئوية من الإجمالي)	-٠,٨١
تعداد السكان في سن ٦٥ عاماً وما فوقها (نسبة مئوية من الإجمالي)	٠,٣٢
نسبة الإعاقة العمرية (نسبة مئوية من السكان في سن العمل)	٠,٨١
نسبة الإعاقة العمرية، مسنون (نسبة مئوية من السكان في سن العمل)	٠,٥٩
نسبة الإعاقة العمرية، شباب (نسبة مئوية من السكان في سن العمل)	٠,٨٠
أطباء (لكل ١٠٠٠ شخص)	-٠,٦٨
نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	-٠,٨٣
الإنفاق على الرعاية الصحية، القطاع العام (نسبة مئوية من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية)	-٠,٣٢
نسبة المشاركة في قوة العمل، الإجمالي (كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية ١٥ - ٦٤)	٠,٣٣
بطالة، إجمالي (نسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة)	-٠,٦٧
العاطلون الحاصلون على التعليم العالي ( بالمئة من مجموع العاطلين)	-٠,٢٠
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	-٠,٨٧
GDP per capita (current LCU)	-٠,٨٧
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	-٠,٣٢
النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (نسبة مئوية سنوياً)	٠,٣٨
تحويلات العمال ورواتب العاملين، مدفوعة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	-٠,٨٤
استهلاك الطاقة الكهربائية (متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بالكيلو وات ساعة)	-٠,٤٣
انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن)	-٠,٨٢
انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة من المباني السكنية والخدمات التجارية والعامه (نسبة مئوية من إجمالي حرق الوقود)	٠,٢٧
انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بفعل إنتاج الكهرباء والحرارة، إجمالاً نسبة مئوية من إجمالي حرق الوقود)	-٠,٤٤
انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة من الصناعات التحويلية والتشييد (نسبة مئوية من إجمالي حرق الوقود)	٠,٦٣
انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة من وسائل النقل ( بالمئة من إجمالي حرق الوقود)	-٠,٤٦

المصدر: محسوبة من واقع بيانات بنك معلومات البنك الدولي على الشبكة الدولية للمعلومات، <<http://data.albank.aldawli.org/country/kuwait>>

## د - المؤشرات البيئية

تشير بيانات الجدول الرقم (٥) إلى وجود تأثير سلبي قوي للخلل في التركيبة السكانية بدولة الكويت على أغلب المؤشرات البيئية. قد تكون تلك العلاقة وليدة المصادفة مع بعض المؤشرات لكنها في أغلب المؤشرات علاقات سببية مباشرة. على سبيل المثال، هناك علاقة عكسية متوسطة القوة بين نسبة السكان الكويتيين واستهلاك الطاقة الكهربائية (متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بالكيلو وات ساعة) (معامل ارتباط -٤٣,٠)، أي أنه كلما ارتفعت نسبة الكويتيين انخفض متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء. كما يدل معامل الارتباط (-٨٢,٠) بين نسبة السكان الكويتيين وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) على أن عدد ونسبة السكان الوافدين من العوامل الهامة ذات التأثير السلبي لتلك الانبعاثات، خاصة إذا ما علمنا أن هناك أيضاً علاقة عكسية بين نسبة الكويتيين وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بفعل إنتاج الكهرباء والحرارة (كنسبة مئوية من إجمالي حرق الوقود) (معامل ارتباط -٤٤,٠)، كما أنه بارتفاع نسبة السكان من الوافدين تتزايد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة من وسائل النقل، حيث إن هناك علاقة عكسية بين نسبة الكويتيين وتلك الانبعاثات (معامل ارتباط -٤٦,٠).

## خاتمة

تعاني أغلب بلدان مجلس التعاون الخليجي مما يسمى «خلل التركيبة السكانية»، ويعني بذلك الانخفاض النسبي للمواطنين من السكان مقارنة بالوافدين. يعتبر هذا الخلل من المشكلات المزمنة، كما صنف تلك المشكلة كإحدى المشكلات الاجتماعية لتأثيراتها السلبية في الانتماء والولاء للدولة الوطن، كما تمثل أحد أوجه الاستنزاف المادي لتلك الدول.

تؤكد حقيقة استمرار وتفاقم الخلل في التركيبة السكانية بدول مجلس التعاون لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن رغم حلول وتوصيات معالجته على أنها إما مشكلة غير قابلة للحل، أو أن تلك الحلول والتوصيات لم تنفذ، أو غير قابلة للتنفيذ في الواقع العملي، أو أن هذا الخلل في التركيبة السكانية هو ضرورة لاستمرار وتيرة التنمية بدول مجلس التعاون، ذلك على الرغم من التأثيرات السلبية الاجتماعية والاقتصادية لها.

من الآثار الاقتصادية ارتفاع التحويلات المالية للعمالة الوافدة ما يعمل على استنزاف الاقتصاد المحلي للدول المستوردة للعمالة. كما أن وجود ظاهرة العمالة المخالفة لأنظمة الإقامة والتي تصل إلى ملايين من العمالة، يزيد حدة الاستنزاف الاقتصادي، مع زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات والميزان التجاري من خلال ارتفاع واردات السلع والخدمات. إلى جانب تزايد ظاهرة العمالة السائبة والبطالة وتدني نوعية الأعمال والخدمات، تتولد خسائر اقتصادية غير منظورة. هذا فضلاً عن نشر روح الانكسالية بين المواطنين مما يزيد من الاعتماد على استخدام العمالة الوافدة.

ويأتي التخوف من انعكاس التوترات السياسية بالمنطقة على الاستقرار الداخلي للدولة المستقبلية للعمالة على رأس تداعيات الخلل في التركيبة السكانية الأمر الذي قد يؤثر سلباً في الأمن الداخلي متمثلاً بارتفاع مؤشر الجريمة ووجود العمالة غير الشرعية أو المخالفة لأنظمة الإقامة إلى زيادة حدة

التوترات الأمنية الداخلية. ومن الآثار السلبية أيضاً ضرب الهوية الوطنية بسبب انتشار ثقافات وانتماءات ولغات وديانات مختلفة لأفراد يتسمون بانخفاض درجة الوعي. كما كان لعدم فاعلية المؤسسات وأداء وسائل الإعلام غير الفعال دور هام في إيجاد قيم اجتماعية دخيلة على الهوية العربية والإسلامية.

تعتبر حالة الكويت مثلاً لتأثير الخلل في التركيبة السكانية في التنمية المستدامة، حيث يمثل هيكل العمالة تحدياً خطيراً لجهود التنمية، سواء على صعيد الاقتصاد أو على الصعيد الاجتماعي. وتمثل أهم الاختلالات السكانية باختلال التوزيع النسبي للسكان غير الكويتيين وفق الخصائص الاقتصادية والاجتماعية.

أظهرت نتائج البحث أن عدد سكان الكويت تضاعف حوالي عشرة مرات خلال الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٩٠، مما أدى إلى تراجع نسبة السكان الكويتيين إلى إجمالي السكان من ٥٥ بالمئة عام ١٩٥٧ إلى ٢٧,٧ بالمئة عام ١٩٩٠، كما وصل عدد الجنسيات بدولة الكويت إلى نحو ١٢٧ جنسية في عام ١٩٨٥، كما تشير البيانات إلى استمرار الخلل في التركيبة السكانية وزيادة حدها خلال فترة ما بعد التحرير، حيث انخفضت نسبة الكويتيين من ٣٧ بالمئة عام ١٩٩٥ إلى ٣١ بالمئة عام ٢٠١٥.

تمثلت أسباب ومظاهر الخلل في التركيبة السكانية في الكويت بعدة أسباب، أهمها: ارتفاع معدل الإعالة بين السكان الكويتيين؛ انخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل، بالتالي انخفاض نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العمالة بالدولة؛ تدني المستوى التعليمي للعمالة الوافدة؛ اختلال التركيبة المهنية للعمالة الوافدة؛ تركيز العمالة الكويتية بالقطاع الحكومي وعزوفها عن العمل بالقطاع الخاص، مما أدى إلى انخفاض نسبة العمالة الكويتية في قطاعات الإنتاج السلعي.

تعددت تداعيات الخلل في التركيبة السكانية، فهناك تداعيات ديمغرافية، اقتصادية، اجتماعية، وأخرى بيئية. تمثلت التداعيات الديمغرافية بظاهرة الانتخاب النوعي بين مجتمع الوافدين حيث يغلب على مجتمع الوافدين نمط الذكورية وما له من آثار اجتماعية وأخلاقية مثل انتشار الجرائم وأنماط من السلوك غير الأخلاقي في المجتمع. كما أفرز الخلل في التركيبة السكانية ظاهرة البطالة المقنّعة والاختيارية في بعض الحالات بين قوة العمل الكويتية بسبب سيادة قيم الاتكالية وعدم الاكتراث بالإنتاجية.

أما تداعيات الخلل في التركيبة السكانية على البيئة الحضرية فتتمثل بالزيادة الملموسة في الكثافات السكانية على الحيز العمراني المحدود نسبياً، التوسع في الاستهلاك (تراكم النفايات)، زيادة الضغط على الموارد المتاحة كالكهرباء والماء، وتصريف المخلفات الضارة في شبكة الصرف الصحي، فضلاً عن التلوث بمختلف أنواعه، تراكم الطلب على السكن الخاص بالرغم من الوفرة المالية، الازدحام المروري وما يسببه من هدر اقتصادي.

أما من الناحية البيئية، يعتبر تلوث الهواء من أهم المشاكل البيئية في الكويت التي حلت في المراتب الأخيرة عالمياً من حيث نسبة تلوث الهواء عام ٢٠١٤، إذ جاءت في المرتبة ١٦٧ من أصل

١٧٨ دولة مصنفة على مؤشر الأداء البيئي. كما أصبحت الشواطئ الكويتية غير آمنة للسباحة، كما أن بعض الأنشطة أثرت سلباً في العمليات الكيميائية والبيولوجية للكائنات الحية المائية.

وبناءً على ما توافر من بيانات أوضح البحث أن هناك ارتباطاً إحصائياً قوياً بين التركيبية السكانية للكويت وبين عدد من المؤشرات الديمغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية. من أهم تلك النتائج أن زيادة أعداد السكان الوافدين تمثل ضغطاً على الخدمات الاجتماعية بالدولة، كما أن التوسع في بعض الخدمات الاجتماعية يأتي في المقام الأول لمقابلة الزيادة في عدد السكان من الوافدين.

أما على الجانب الاقتصادي، فهناك تأثير سلبي للخصائص الاقتصادية للسكان الوافدين في الخصائص الاقتصادية لإجمالي السكان بالدولة، من أهمها ارتفاع أعداد المتعطلين وخاصة المتعلمين منهم مما يعني أن هناك نسبة غير قليلة من العمالة الوافدة هي في حقيقة الأمر عمالة زائدة. على الرغم من التأثير الإيجابي للعمالة الوافدة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إلا أنها (العمالة الوافدة) ليست العامل الوحيد، حيث تبين أن للتضخم تأثيراً أقوى من العمالة الوافدة. وبالطبع من التأثيرات السلبية لخلل التركيبية السكانية ارتفاع تحويلات العمال ورواتب العاملين.

تشير النتائج أيضاً إلى أن هناك تأثيراً سلبياً قوياً للخلل في التركيبية السكانية على المؤشرات البيئية، وهي في الأغلب علاقات سببية مباشرة. فتأثير التركيبية في استهلاك الطاقة الكهربائية أمر واضح ومباشر، كما أن هناك تأثيراً سلبياً واضحاً في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بسبب إنتاج الكهرباء والحرارة الناتجة من وسائل النقل.

## توصيات

بناء على ما تقدم، يمكن تقسيم التوصيات إلى قسمين: الأول يختص بالتوصيات لمعالجة الخلل بالتركيبية السكانية، والآخر يرتبط بالتنمية والعمل على استدامتها.

### ١ - توصيات لمعالجة الخلل بالتركيبية السكانية

فيما يلي مجموعة من المقترحات والتوصيات تهدف إلى معالجة الخلل في التركيبية السكانية والمساهمة في تحقيق استدامة التنمية بدولة الكويت، والتي من الممكن أن تطبق في سائر بلدان الخليج حيث تشابه الأوضاع إلى حد كبير، وهي:

- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية شاملة للسكان يكون محورها تحقيق أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات.

- دراسة سوق العمل بشقيه الحكومي والخاص وتحديد متطلباته الحقيقية من القوى العاملة.

- تحقيق الاستخدام الكامل و/أو الأمثل لقوة العمل الكويتية، وحفزها على المشاركة في جميع مجالات العمل المنتج والمجزى بمختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وفي جميع مواقع العمل بالقطاعات الاقتصادية المختلفة.



- إحلال العمالة الكويتية والخليجية محل العمالة الوافدة وإيجاد الفرص الوظيفية اللائقة للأيدي العاملة الخليجية.

- الحد من التزايد غير المنضبط لاستقدام العمالة الوافدة واتباع سياسات أكثر رشادة. من تلك الإجراءات استقدام العمالة الوافدة وفق معايير محددة مثل الكفاءة والإنتاجية من خلال مراعاة المستوى التعليمي المتسق مع متطلبات العمل.

- حظر تشغيل العمالة الوافدة في بعض المهن التي تستطيع العمالة الوطنية الاشتغال بها.

- ترشيد استقدام العمالة المنزلية من خلال تنفيذ بعض الإجراءات والآليات التي من شأنها رفع تكلفة استقدام تلك النوعية من العمالة.

- وضع بعض السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية والتنظيمية التي من شأنها التدخل في تغيير هيكل الطلب على المكوّن غير الكويتي من العمالة، منها: تغيير تكنولوجيا الإنتاج والتشغيل المستخدمة في المؤسسات خاصة بالقطاع الخاص بهدف الحد من الاستخدام الكثيف للعمالة، وتغيير السلوك المجتمعي المرتبط بالاعتماد على العمالة الوافدة في رعاية الأبناء والقيام بالأعمال المنزلية.

## ٢ - توصيات لمعالجة الآثار السلبية على التنمية المستدامة

في ما يتعلق بالتنمية وبهدف العمل على استدامتها ومن منطلق ما تم التوصل إليه من نتائج، تقترح الورقة البحثية ما يلي:

- وضع خطة تهدف إلى تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر في مختلف المجالات.
- العمل على ترشيد استهلاك الكهرباء واستعمال تقنيات أقل ضرراً للبيئة.
- وضع خطة لتطوير شبكات الصرف الصحي تشمل محطات المعالجة لرفع كفاءتها.
- معالجة الآثار السلبية في الشواطئ الناتجة من ضعف أداء شبكات الصرف الصحي.
- الحد من كافة التعديات المضرّة بالبيئة البحرية ومعالجة أثارها السلبية.